

نفط المملكة من مناجم ذهب إلى مصدر خطر...

رولانمنصور

في ظل التراجع الكبير لأسعار النفط، بات الوضع السعودي حرجاً وقد بدأت قطاعات خليجية عدة بالبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها لتعويض الخسائر التي حثت بها جراء انخفاض أسعار النفط فكانت المملكة المتحضرَّر الأكبر. ويرى خبراء اقتصاديون أنه مع استمرار هبوط سعر برميل النفط إلى ما دون 45 دولارا، تستهجل السعودية عجزا في الموازنة يقارب 150 مليار دولار.

وفي هذا السياق، أعلنت شركة «جدوى للاستثمار» المصرفية السعودية أنّ انخفاض أسعار النفط الخام سيستسبب بتسجيل أكبر الدول المصدرة للنفط عجزا في ميزانيتها بقيمة 106 مليار دولار. مقارنة بتوقعات حكومية بـ 36 مليار دولار. حيث أعلنت السعودية نهاية العام الماضي 2015 تسجيل عجز للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية في 2009 بقيمة 145 مليار ريال سعودي (ما يعادل 38.61 مليار دولار)، نتيجة تراجع أسعار النفط.

وللمقارنة كان متوسط سعر برميل خام «العربي الخفيف» السعودي في عام 2014 عند مستوى 102.28 دولار للبرميل في حين بلغ عام 2015 مستوى 50.89 دولار للبرميل، ما يشير إلى تراجع إيرادات السعودية من صادرات الخام بشكل ملحوظ.

ويما أنّ 80 في المئة من ميزانية السعودية ترتكز على إيرادات النفط، سبواجه الاقتصاد السعودي تحديات كبيرة إثر تراجع أسعار النفط حيث ستواجه المملكة صعوبات في تقليص الإنفاق الحكومي بسبب العدد المرتفع نسبيا لسكان واعتمادها تقديرا بمبلغ 45 دولار لسعر البرميل.

النفط الذي حمى اقتصاد السعودية لعقود، بات من المرجح أن يسقطها في ظل بدء الولايات المتحدة بتصدير النفط بعد حظر دام 40 عاما. وفي هذا السياق، أشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» إلى أنه خلال الأسبوع الأول من الشهر الحالي تخطط الولايات المتحدة لتصدير حوالي 600 ألف برميل من النفط المستخرج من الأراضي الأميركية (ولاية تكساس)، ما يوحي بأنّ الاعتماد الأميركي على السعودية نفطيا بدء بالزوال. لم يكن انخفاض أسعار النفط الضربة الوحيدة لمملكة آل سعود، بل تكبد الاقتصاد السعودي

خسائر باهظة بلغت أكثر من 20 مليار دولار تكلفة العملية العسكرية التي شنتها المملكة على اليمن بخسائر يومية لا تقل عن 25 مليون ريال سعودي، بحسب تقدير عدد من خبراء الاقتصاد. أما بالنسبة إلى تكلفة المعدات، فقد أوردت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أنّ خسائر السعودية في هذا الجانب تتمثل في تدمير 363 دبابة و25 مدرعة مجنزرة و181 طاقم عسكري، وذلك في منطقة جيزان، إضافة إلى تدمير أو إحراق 18 دبابة و13 مدرعة مجنزرة و71 طاقم عسكري في منطقة نجران، وتدمير 221 دبابة و19 مدرعة مجنزرة و51 طقم عسكري و3 أليات تابعة لقطاع الإنشاء والطرق والجيش السعودي في منطقة عسير.

خسائر المملكة تطرح تساؤلات حول البدائل المتاحة؟ فهل يجبر تراجع أسعار النفط السعودية على تغيير سياستها الاقتصادية؟ تتجه السعودية الآن إلى زيادة مبيعات الخامات المكررة على شكل مشتقات، بدلاّ من الخام لتغطية خسائرها النفطية الكبيرة وتجري تحولات سريعة لتصبح أحد أكبر مراكز تكرير النفط في العالم من خلال التوسع في قارتي آسيا وأميركا، ومن المتوقع أن تكشف المملكة عن خطة اقتصادية تمتد لسنوات عدة، قد تشمل إجراءات طويلة المدى مثل خفض الدعم وفرض ضرائب جديدة وإعادة هيكلة إدارة الاقتصاد وتشديد الرقابة المالية.

وبدأت خطوات خفض دعم الطاقة برفع تكلفة الغاز الطبيعي وأسعار الطاقة للقطاع الصناعي ورفع أسعار البنزين وفرض الضرائب، كما سارعت شركة الكهرياء السعودية إلى زيادة رسوم «خدمة العادم» على المشتركين بواقع 5 ريالات لكل ارتفاع في «الأمبير»، بالإضافة إلى رفع أسعار المياه والصرف الصحي، وهو ما سيؤثر على رفاهية المواطنين السعوديين الذين طالما أنعم آل سعود عليهم بها؟ اجتماعيا، أبدى السعوديون خوفهم من تأثير الازمة الاقتصادية على رفاهيتهم وتباطؤ تنفيذ المشاريع الضخمة والإنفاق على برامج الرعاية الصحية والتعليم والخدمات. أمام هذه القرارات هل يتحمل المواطن السعودي حماقة القرارات السياسية لحكامه؟

في يوم من الأيام حول النفط خزائن المملكة إلى مناجم ذهب مولت تطلعاتها حول العالم. فهل تحوّل حماقات آل سعود تلك المناجم إلى بوابة جهنم تنهي دور المملكة في العالم؟

البناء

انخفاض معدل تضخم

المناطق الريفية في إيران

أعلن مركز الإحصاء الإيراني أنّ معدل تضخم المناطق الريفية في شهر،آثر» (انتهى 21 كانون الأول 2015) انخفض إلى 12 في المئة عن 12.5 في المئة في الشهر السابق.

وأوضحت بيانات المركز، أنّ مؤشر قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية للأسر القاطنة في الأرياف في شهر،آثر» على أساس 100 نقطة لسنة الأساس 2011، سجل 231 نقطة مرتفعا 1.6 في المئة عن الشهر السابق.

وأشارت البيانات إلى أنّ معدل تضخم الشهور الـ12 المنتهية في شهر،آثر» (انتهى 21 كانون الأول 2015) بلغ 13.1 في المئة على أساس سنوي، وانخفض 13.6 في المئة قياسا بالشهور المنتهية في الشهر السابق «آبان» (انتهى 21 تشرين الثاني 2015).

عُمان تنوي خفض اعتمادها

على النفط بنسبة 50 في المئة

أعلنت حكومة سلطنة عُمان عن خطة مدتها خمس سنوات لخفض اعتماد اقتصادها على صناعة النفط بمقدار النصف في ظل انهيار أسعار الخام وما يشكله من ضغط على مالية البلاد.
وشارت الخطة لـ2016-2020 إلى خفض مساهمة صناعة النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى 22 في المئة من 44 في المئة وخفض مساهمة الغاز الطبيعي إلى 2.4 في المئة من 3.6 في المئة.
وتَمّ إعلان الخطة في بيان للمجلس الأعلى للتخطيط اواخر الشهر الماضي، وجاء فيها أنّ أكثر من خمسمئة برنامج وسياسة ستسعى إلى تنويع الاقتصاد العماني من خلال الصناعات التحويلية والتعدين والنقل والسياحة.

وسيبلغ متوسط الاستثمارات السنوية نحو 28 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أنّ تبلغ الاستثمارات المجمعة على مدى الخمس سنوات 41 مليار ريال (106 مليارات دولار) مقابل 38 مليار ريال (98 مليار دولار) في الخطة الخمسية السابقة.

وتفتقر الخطة متوسط سعر النفط عند 45 دولارا للبرميل في العام 2016، و55 دولارا في 2017 و2018، و60 دولارا في 2019 و2020، في حين من المفترض أنّ يبقى الإنتاج النفطي لسلطنة مستقرّا عند 990 ألف برميل يوميا في المتوسط.
ووضعت الخطة بافتراض استمرار عجز الموازنة العامة خلال السنوات الخمسة، وكانت الحكومة العمانية أعلنت في وقت سابق عن خطط لخفض العجز إلى 3.3 مليارات ريال (8.5 مليارات دولار) هذا العام من 2015، من خلال نقاط عديدة من بينها خفض الإنفاق بنسبة كبيرة.

التضخم يتجاوز المعدل

المُستهدف في تركيا

تجاوز معدل التضخم السنوي في تركيا الهدف البالغ خمسة في المئة في 2015 للعام الخامس على التوالي ليزيد الضغط على البنك المركزي الذي يواجه معارضة من الحكومة لرفع أسعار الفائدة.

وقال نائب رئيس الوزراء التركي محمد شيمشك أمس «إنّ التحدي الاقتصادي الأساسي للبلاد هذا العام سيكون محاربة التضخم. لكنّ الزيادة الضخمة في الحدّ الأدنى للأجور وارتفاع أسعار الكهرياء وضرائب الخمر والتبغ، فضلا عن تفضيل الرئيس رجب طيب أردوغان خفض أسعار الفائدة من أجل تعزيز النمو ستصعب هذه المهمة.»

وأظهرت بيانات معهد الإحصاءات التركي أنّ أسعار المستهلكين ارتفعت 8.81 في المئة في ديسمبر كانون الأول على أساس سنوي مقارنة مع توقعات في مسح لرويترز بلغت 8.52 في المئة.

وهذا المعدل أعلى من مستوى التضخم الذي يستهدفه البنك المركزي عند خمسة بالمئة، الذي يحدده مع الحكومة، وأعلى أيضاً من توقعاته المعدلة بالزيادة 7.9 بالمئة في نهاية 2015.

وقال خبراء اقتصاديون إنّ هبوط الليرة بنحو 20 في المئة مقابل الدولار وارتفاعا بأكثر من عشرة بالمئة في أسعار الغذاء هما السببان الرئيسيان.

وتنتهي فترة محافظ البنك المركزي إردم باشجي التي تبلغ خمس سنوات في ابريل نيسان. وفي خطوة غير متوقعة أتى البنك أسعار الفائدة دون تغيير في كانون الأول للشهر العاشر على التوالي برغم ارتفاع التضخم فيما يثير تساؤلات بشأن استقلالية البنك.

وقال شيمشك في حديث تلفزيوني «إنّ أثر زيادة الحدّ الأدنى للأجور، التي بلغت 30 في المئة في كانون الثاني، على التضخم قد يكون بين 1.1 و2.2 في المئة بحسب دراسات الحكومة.»



مستوياتها في ستة عشر عاما مقابل الدولار الأميركي في سوق العقود الآجلة للعملة اليوم بينما ارتفعت تكلفة التامين على دين السعودية من مخاطر العجز عن السداد لأعلى مستوى لها في أعوام.

وتعرض المؤشر الرئيسي للسوق السعودية لعمليات بيع مكثفة في الساعة الأخيرة من جلسة التداول مع قيام المستثمرين ببيع الأسهم بشكل عام ليغلق منخفضا 2.4 في المئة.

وهبط سهم «صافولا» للصناعات الغذائية وهي إحدى الشركات السعودية القليلة التي تمارس أنشطة في إيران 3.2 في المئة. ولدى صافولا مصنع من طهران واستعدت 11 في المئة من إيراداتها في الربح الثالث من 2015 من إيران ويبلغ إجمالي إيرادات الشركة من هناك ملياري ريال (534 مليون دولار) في التسعة أشهر الأولى من 2015 وفق ما أظهرته بياناتها المالية.

وتراجع سهم مصرف «الإنماء» المخصص في المعاملات الإسلامية 3.7 في المئة بعدما صعد في أوائل التعاملات. وهوى سهم «جوبا» العربية للتأمين وهو مفضل عادة لدى المستثمرين الأجانب 9.6 في المئة.

وشهدت أسهم البروتكوماويات بعض التحسن في أوائل التعاملات بعدما تضررت بشدة جراء ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي اللقيمي في منطقة الخليج لعدة أعوام لكنّ الحكومة لعام 2016 لكنها هبطت في أواخر التداول حيث تراجع سهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) 1.6 في المئة. وانخفض مؤشر سوق دبي 1.6 في المئة مع تراجع جميع الأسهم

فرنسوا باسيل؛ لا أموال لعزب الله

في المصارف اللبنانية

طمأن الرئيس السابق لجمعية المصارف رئيس مجموعة بنك بيبلس الدكتور فرانسوا باسيل أنّ «لا ضغوط على المصارف اللبنانية إطلاقا»، مؤكدا «التعاون بين الجانبين اللبناني والأميركي في شأن القوانين المالية والمصرفية الصادرة أخيرا، لكون اقتصادنا دولريا، ومن واجبننا الحفاظ على مراسيلنا بما يصبّ في مصلحة لبنان»

واللبنانيين». وتوقع أنّ تكون سنة 2016 «صعبة جدا بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي ومالية الدولة». وتحدث باسيل له،«المركزية»، عن الهدف من زيارة وفد جمعية المصارف إلى واشنطن ونيويورك أواخر كانون الثاني، فقال: «يتوجّه وفد من الجمعية إلى الولايات المتحدة الأميركية كل ستة أشهر، للاجتماع مع السلطات المالية والمصرفية المعنية في واشنطن ونيويورك حيث يلتقي أيضا مراسلي المصارف، وذلك بهدف الحفاظ على التواصل القائم، والبقاء على بيّنة من التطورات الحاصلة في هذا الشأن، وتلمّس مدى الارتياح الأميركي إلى الإجراءات المتخذة في المصارف اللبنانية».

أضاف: «التعاون مستمر بين الجانبين اللبناني والأميركي في هذا المجال، لكون اقتصادنا دولرلا، ومن واجبننا الحفاظ على مراسيلنا بما يصبّ في مصلحة لبنان»

واللبنانيين..

وشدّد على أنّ الأمين العام لحزب لله السيد حسن نصرالله طمأن الغرب إلى أنّ لأموال للحزب في المصارف اللبنانية، «التي لا يمكن أن يكون لها نصيب في مصلحة لبنان»

وأكد باسيل أنّ «لا ضغوطُ أميركية أو أوروبية على

السنة السابعة / الثلاثاء / 5 كانون الثاني 2016 / العدد 1972 Seventh year / Tuesday / 5 January 2016 / Issue No. 1972

فرنسوا باسيل؛ لا أموال لعزب الله في المصارف اللبنانية

القطاع المصرفي اللبناني»، لافتاً إلى أنّ «الوفد المصرفي الذي يتوجّه دوريا إلى الولايات المتحدة، شكّل لوبي ضاغطا على الجانب الأميركي، ما خفف من وطأة القانون الأخير الذي كان متشددا للغاية ومتماديا إلى أقصى الحدود، فكان لنا دور كبير في تعديله».

وعن تقييمه للقطاع المصرفي اللبناني في العام 2015، قال باسيل: «كان وضع القطاع لا بأس به، إنما كاد أن يكون جيدا لو شهد لبنان والمنطقة أوضاعاً أفضل. ففتح اللبنانيين أصبحت لدينا خبرة قوية جداً في إضاعة الفرص وعدم اصطبارها للأسف، كما أنّ عدم وجود رئيس للجمهورية أثر بشكل ملحوظ على تطور العمل المصرفي، وزاد الوضع الاقتصادي سوءا حيث تراجعت كل القطاعات ولا سيما السياحة والصناعة والتجارة، وفي المقابل هناك بئى تحتية لم تتطور منذ نحو 15 سنة، كما وصل بنا الحد إلى تصدير النفايات بدل معالجتها في الداخل».

وتوقع باسيل أن تكون سنة 2016 «صعبة جداً بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي ومالية الدولة، إذ عندما ينتكس الاقتصاد تعول الدولة على الإيرادات لسدّ العجز، لكنّ إن هي من تلك الإيرادات غير المؤتمنة؟ وتابع: «كما أنّ المصارف لا تتواجد في جزيرة مغلقة، بل ستتأثر بالطبع بهذا الوضع، وتتأثر ربحيتها وزيائتها». وختم باسيل مناشدا القوى السياسية «الاحتمك إلى ضمائرنا وانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة تكونقراط لا توافقية وطفيفية ومحازبية، لتحريك البلد ومؤسساته واقتصاده».

مستخدمو الضمان يعلقون إضرابهم ويمهالون وزارة العمل أسبوعين للنظر في مطالبهم

والمالي لمعالجة تأمين هذه الحقوق وإلا سيكون إلى جانب أي تحرك من أجل إحقاق الحقوق».

وتابع قزي: «خلال العشرين دقيقة التي استغرقها الاجتماع خطونا خطوات لم نتحقق في غضون العشرين

سنة الماضية، ونأمل أن ننجح لأنني أعرف أنّ غالبية أعضاء مجلس الإدارة إيجابيون، وهم من الصفوف العمالية حتى أرباب العمل».

وشكر النقيب صالح، من جهته، الوزير قزي على اللقاء لتحقيق مطالب المستخدمين في الضمان، مؤكداً «أنّ اتحاد المصالح المستقلة أعلن تضامنه مع نقابة مستخدمي الضمان. أسوة بباقي المصالح المستقلة».

وأصدرت نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بياناً أكدت فيه «أنها ستعاود تصعيدها في حال انتهاء هذه المهلة وعدم التجاوب مع مطالبها»، وتقدمت من جميع المضمونين بالاعتذار عن عدم تقديم الخدمات اليهم بسبب إضراب أمس.

والمهم أنّ نجد المخرج القانوني

والعادل بحق العمال والمواطنين».

نقابات العاملين في القطاع الصحي ترحّب بعدم إغلاق مستشفى البترون

بقوله «إنّ إقفال مستشفى يعني فتح مقبرة». كما توجه «بتحية خاصة إلى كلّ من رئيس الاتحاد العمالي العام غسان عُصن على المتابعة الدؤوبة لهذا الملف وللمدير عام صندوق الضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي ورئيس اللجنة الفنية سير عون ولجميع الذين وقفوا إلى جانبنا وتوجهوا بتحية إكبار إلى نقابة موظفي وعمال المستشفى واللجنة الطبية وجميع الموظفين والعمال لموقفهم الثابت وكذلك لأهالي منطقة البترون الذين واثبوا ودعموا تحرك الاتحاد والنقابة حتى التوصل إلى هذا القرار الإيجابي والعادل بحق العمال والمواطنين».

واعتقد أنّ مجلس الإدارة والمدير العام يحرصون على حقوق العمال.

وللمهم أنّ نجد المخرج القانوني

جزءاً من التعويض وليس نهاية التعويض على غرار ما يحصل داخل الضمان ومصالح مستقلة أخرى، إضافة إلى مطالب إدارية وعملية دائماً تعرض لتحسين وضع الموظفين».

وشكر وزير العمل مجلس النقابة على تجاوبه مع طلبه وإعلان وقف الإضراب والإقفال بالإضراب يوم أمس، واعتيار يوم الثلاثاء (اليوم) يوماً عمل عابدياً لعدم الإضرار بمصالح الناس والمستشفيات والمرض والحالات الطبية عموماً، لا بل إرجسأوا الإضراب الذي كان مقرراً الأسبوع المقبل واعطائي مهلة أسبوعين لمعالجة الموضوع مع مجلس إدارة الضمان والمدير العام».

وأمل قزي «أنّ توضّح الأمور خلال أسبوعين لأنني لا أحب المماطلة ولا التسويق ولا الاتفكات على حقوق العمال والمستخدمين، واعتقد أنّ مجلس الإدارة والمدير العام يحرصون على حقوق العمال.

والمهم أنّ نجد المخرج القانوني

والمهم أنّ نجد المخرج القانوني

والمهم أنّ نجد المخرج القانوني

والمهم أنّ نجد المخرج القانوني

استنكرت جمعية تجار محافظة النبطية في بيان، «الاعتداء الأثم الذي تعرض له أمين سر الجمعية وصاحب مجوهرات زيدان محمد رفيع عُصين زيدان الليلة الماضية أمام منزله في مدينة النبطية من قبل مجهولين إنهالوا عليه بالضرب وحاولوا سلبه».

واعتبرت الجمعية «أنّ ما تعرض له زيدان، هو اعتداء مباشر عليهما وعلى القطاع الاقتصادي في النبطية، ومحاولة للأساءة للاستقرار الأمني والهدوء الذي تتمتع به المنطقة»، مطالبة «القوى الأمنية المختصة الإسراع في كشف الفاعلين الجرميين واتخاذ أقصى العقوبات القضائية التي يستحقونها».
● أصدر وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن القرار رقم 1 / 152 / 1 حدد فيه «آلية تطبيق مواصفات قواطع المنبريق المبنوثة والمؤنودة والمطلبة لأعمال الهندسة المدنية». واتخذ القرار بعد استطلاع رأي معهد البحوث الصناعية وبناء على اقتراح مدير عام وزارة الصناعة.
● أبرق وزير الصحة العامة وأمل أبو فاعور إلى نظيره السعودي المهندس خالد بن عبد العزيز الفالح أملا دعم الصناعة الدوائية اللبنانية.

وأمّل أبو فاعور من نظيره السعودي «رعاية الشركات الوطنية اللبنانية بتسريع الزيارات التفقيشية للمصانع إن لزم الأمر ونسجّل المصنحترات بإعطائها الأولوية في التسجيل، وذلك لحاجة الصناعة اللبنانية إلى سوق الخليج العربي، وعلى رأسها السعودية.».

وللغاية نفسها، أبرق وزير الصحة الي المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس

نشاطات اقتصادية

التعاون الخليجي الدكتور توفيق خوجه.
● أعلنت إدارة الإحصاء المركزي في رئاسة مجلس الوزراء، في بيان، أنه «تمّ اختيار الإحصائية في ملاك إدارة الإحصاء المركزي السيدة نجوى يعقوب عضوا في مجموعة الخبراء الاستشارية في مجال المحاسبة الوطنية AEG لدى شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة في مقرها العام في نيويورك على أنّ تكون مدة هذه العضوية ثلاث سنوات على الأقل».

وأوضحت الإدارة «أنّ هذه المجموعة تمثّل مناطق العالم كافة وتضم 16 عضواً، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات التي تؤّلف مجموعة العمل الخاصة بالمحاسبة الوطنية ISWGNA (OECD.UN.WB.IMF.EuroStat)».

وأشارت إلى «أنّ تقديم الخبرة سوف يتمّ من دون أي مقابل مادي».